IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2026) 16 (1): 796-813

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Ahmed Aswad Qader. The Impact of Inflation on Economic and Tourism Variables in the Kurdistan Region of Iraq: An Econometric Study for the Period 2007-2023. *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2026) 16 (1):796-813.

The Impact of Inflation on Economic and Tourism Variables in the Kurdistan Region of Iraq: An Econometric Study for the Period 2007-2023

Aswad Qader Ahmed

Department of Economics-College of Administration and Economics/Salahaddin University–Erbil, Kurdistan Region, Iraq

Aswad.ahmed@su.edu.krd

Abstract: This study aimed to measure the impact of inflation on key economic and tourism variables (tourist numbers, revenues, investments, employment, GDP, and oil prices) in the Kurdistan Region of Iraq for the period (2007-2023), seeking to bridge the knowledge gap regarding tourism as a strategic alternative for diversifying the rentier economy. Using an econometric approach, the ARDL model, and EViews software, the results demonstrated a long-run equilibrium relationship between the variables. The study revealed weak price elasticity; inflation did not reduce tourist numbers due to the Iraqi tourist's preference for security and the region's climate over cost. While revenues increased positively with inflation, investment remained neutral due to "partial dollarization," and the sector proved to be labor-intensive, relying on "self-momentum." The study concluded that inflation in the region is "demand-pull inflation" linked to oil-based growth. Consequently, it recommended shifting towards "luxury" tourism, diversifying tourism products to maximize real revenues, protecting investments, and integrating tourism into economic hedging strategies to absorb unemployment and achieve developmental stability independent of oil fluctuations.

Keywords: Inflation Rate, Tourism and Economic Variables, Kurdistan Region.

أثر التضخم على المتغيرات الاقتصادية والسياحية في إقليم كوردستان-العراق: دراسة قياسية للمدة ٢٠٠٧-٢٠٢٣

أ.م.د. اسود قادر احمد

قسم الاقتصاد-كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة صلاح الدين – أربيل، إقليم كردستان، العراق

Aswad.ahmed@su.edu.krd

المستخلص: هدفت الدراسة إلى قياس أثر التضخم على المتغيرات الاقتصادية والسياحية (أعداد السياح، الإيرادات، الاستثمارات، العمالة، الناتج المحلي، وأسعار النفط) في إقليم كوردستان-العراق للمدة (٢٠٠٧-٢٠٢٣)، وذلك لسد

الفجوة المعرفية حول دور السياحة كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الريعي. وباستخدام المنهج القياسي ونموذج (ARDL) وبرنامج (EViews)، أثبتت النتائج وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات. وكشفت الدراسة عن ضعف المرونة السعرية؛ حيث لم يحد التضخم من أعداد السياح نظراً لتفضيل السائح العراقي للأمن والمناخ في الإقليم على حساب التكلفة. وفي حين زادت الإيرادات طردياً مع التضخم، بقي الاستثمار محايداً نتيجة الدورة الجزئية، وتبين أن القطاع كثيف العمالة ويعتمد على "الزخم الذاتي." استنتجت الدراسة أن التضخم هو "تضخم سحب الطلب" المرتبط بالنمو النفطي، وأوصت بضرورة التحول نحو سياحة "الرفاهية"، وتنويع المنتج السياحي لتعظيم الإيرادات الحقيقية، وحماية الاستثمارات، ودمج السياحة في استراتيجية التحوط الاقتصادي لامتصاص البطالة وتحقيق استقرار تنموي بعيداً عن تقلبات النفط.

الكلمات المفتاحية: معدل التضخم، المتغيرات السياحية والاقتصادية، اقليم كوردستان.

Corresponding Author: E-mail: Aswad.ahmed@su.edu.krd

المقدمة

يعد القطاع السياحي محركًا اقتصاديًا ذا أهمية متزايدة على الصعيدين العالمي والمحلي، لما يمتلكه من قدرة على تعزيز الإيرادات وتوفير فرص العمل ودعم التنمية الشاملة. وفي خضم التحديات الاقتصادية المتزايدة، يبرز التضخم كظاهرة اقتصادية معقدة تؤثر في استقرار الأسعار وتكلفة المعيشة، وبالتالي تلقي بظلالها على مختلف الأنشطة الاقتصادية. إن الارتفاع في تكاليف السلع والخدمات يمكن أن يؤثر سلبًا على القوة الشرائية للأفراد والسياح على حد سواء، ويضخم التكاليف التشغيلية للمنشآت في القطاعات المختلفة، بما في ذلك المنشآت السياحية، الأمر الذي قد يحد من تنافسية الوجهات السياحية ويقلل من جاذبيتها.
يتمتع إقليم كوردستان في العراق بموارد سياحية غنية ومتنوعة تشمل تضاريس طبيعية فريدة، ومواقع تاريخية عريقة، وتراثًا ثقافيًا ثريًا، مما يؤهله ليكون وجهة سياحية واعدة. وقد شهد الإقليم خلال العقدين الماضيين جهودًا ملحوظة لتطوير البنية التحتية وتعزيز مكانته الاقتصادية والسياحية ضمن الخريطة الإقليمية. ومع ذلك، لا يمكن فصل مسار التنمية السياحية والاقتصادية في الإقليم عن السياق الاقتصادي الكلي المتقلب، الذي يتسم بضغوط تضخمية متغيرة، وتقلبات في أسعار النفط العالمية التي تؤثر جوهريًا على الناتج المحلي الإجمالي. من هنا، تبرز الحاجة إلى إجراء تحليل قياسي معمق لفهم العلاقة بين التضخم ومؤشرات أداء القطاع السياحي، بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة، بهدف تقديم رؤى تحليلية تسترشد بها الجهات المعنية في رسم سياسات داعمة لاستدامة نمو هذه القطاعات الحيوية.

أولاً: مشكلة البحث:

يواجه إقليم كوردستان-العراق تحدياً اقتصاديا مزدوجا؛ فمن جهة، يسعى الإقليم لتنويع مصادر دخله عبر الاعتماد على القطاع السياحي كبديل استراتيجي لامتصاص البطالة وجذب الاستثمار. ومن جهة أخرى، يرزح (يقع) الاقتصاد تحت وطأة تقلبات المتغيرات الكلية (كأسعار النفط والتضخم) التي قد تعيق هذا المسار التنموي. وتكمن المشكلة البحثية في الغموض الذي يكتنف طبيعة الأثر الذي يمارسه التضخم (كظاهرة نقدية) على مؤشرات الأداء السياحي والاقتصادي الحقيقي؛ إذ لا يزال غير واضح ما إذا كان التضخم في الإقليم يلعب دوراً مثبطا للطلب السياحي والاستثمار، أم أنه مجرد نتاج عرضي للنمو الاقتصادي، خاصة في ظل ندرة الدراسات القياسية التي عالجت هذه العلاقة للفترة (2007-2023). وبناءً على ذلك، يتحدد التساؤل الرئيسي للدراسة بالآتي: ما هو الأثر القياسي واتجاه العلاقة بين معدلات التضخم والمتغيرات الاقتصادية والسياحية في إقليم كوردستان، وكيف ينعكس ذلك على استدامة التنمية؟

ثانياً: أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف البحثية، وذلك من خلال تطبيق المنهجيات القياسية لتحليل البيانات:

١. تحليل التوجهات التاريخية لمعدلات التضخم والمتغيرات الرئيسة للقطاع السياحي (مثل عدد السياح، الإيرادات السياحية، حجم الاستثمارات، ومؤشرات القوى العاملة في القطاع السياحي) والمتغيرات الاقتصادية الكلية (مثل الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط) في إقليم كوردستان-العراق خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٣.
٢. الكشف عن وجود علاقات ارتباطية (إيجابية أو سلبية) بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية والسياحية المختارة، وذلك باستخدام أدوات إحصائية وقياسية ملائمة.
٣. تحديد طبيعة العلاقة السببية بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية والسياحية، أي مدى تأثير التضخم على هذه المتغيرات، أو العكس، أو وجود سببية ثنائية الاتجاه، أو غياب للسببية، من خلال تطبيق نماذج قياسية متقدمة.
٤. تقدير الانعكاسات الاقتصادية المحتملة لهذه العلاقة السببية على أداء القطاع السياحي والاقتصاد الكلي في الإقليم، بما في ذلك مساهمتهما في النمو الاقتصادي وقدرتهما على استقطاب الاستثمارات، وتقديم توصيات سياساتية.

ثالثاً: فرضيات البحث:

تستند هذه الدراسة، انطلاقًا من تساؤلاتها وأهدافها، ومسترشدة بالتحليل الاقتصادي لأنماط مماثلة، إلى الفرضيات التالية:

١ـ الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية والسياحية في إقليم كوردستان-العراق للفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٣، ومن المتوقع أن يكون تأثير التضخم سلبيا على الأداء العام للقطاعين الاقتصادي والسياحي.

٢ـ الفرضيات الفرعية:

- تؤثر الزيادة في معدلات التضخم سلبا على أعداد السياح الوافدين إلى إقليم كوردستان، وذلك نتيجة لتأثيرها المحتمل على القوة الشرائية للسياح وارتفاع تكاليف السفر والإقامة.
- يتوقع أن ينعكس التضخم المرتفع سلبا على الإيرادات السياحية الإجمالية وعلى حجم الاستثمارات في القطاع السياحي في الإقليم.
- يؤدي التضخم إلى تراجع محتمل في مستويات القوى العاملة في القطاع السياحي، ما يعكس انخفاضا في الطلب السياحي أو تراجعا في الربحية.
- توجد علاقة سببية بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط، حيث يمكن لهذه المتغيرات أن تؤثر في التضخم وأن تتأثر به، مع توقع تأثيرات غير مباشرة على القطاع السياحي.
- قد تظهر علاقة سببية عكسية محدودة في بعض الحالات، حيث يمكن للنمو القوي في القطاع السياحي أن يؤثر على بعض مكونات التضخم المحلية (خاصة أسعار الخدمات)، لكن التأثير المهيمن يتوقع أن يكون من التضخم نحو الأداء الاقتصادي والسياحي.

رابعاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسد فجوة بحثية في الأدبيات الاقتصادية المحلية والدولية، بتقديم تحليل قياسي دقيق للعلاقة بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية والسياحية في إقليم كوردستان-العراق، وهو مجال يفتقر إلى دراسات معمقة. توفر نتائجها رؤى نظرية وعملية قيمة:

- **لمحددي السياسات والجهات الحكومية:** لوضع سياسات اقتصادية وتنموية أكثر فاعلية لإدارة التضخم، وحماية وتعزيز أداء القطاع السياحي، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- **للمستثمرين ومديري الأعمال:** في القطاعات الاقتصادية والسياحية، تمنحهم هذه الدراسة أدوات لاتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة وتطوير استراتيجيات مرنة لمواجهة تقلبات التضخم.
- **للباحثين والأكاديميين:** تمثل الدراسة نقطة انطلاق لاستكشاف هذا المجال بشكل أوسع، وتساهم في بناء المعرفة حول ديناميكيات الاقتصاد الإقليمي.

بالإضافة إلى ذلك، تسهم الدراسة في تعزيز قدرة الإقليم على الاستفادة من إمكاناته السياحية لتنويع اقتصاده، خلق فرص عمل، وتحقيق تنمية مستدامة تعود بالنفع على المجتمع ككل.

خامساً: منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته، اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي. يعتمد المنهج الوصفي على استعراض الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بالعلاقة بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية والسياحية. بينما يرتكز المنهج الكمي على الأسلوب القياسي في تحليل بيانات السلاسل الزمنية لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، مع استخدام برنامج EViewsفي التحليل.

سادساً: الإطار الزماني: الفترة الزمنية من ٢٠٠٧-٢٠٢٣.

سابعاً: الإطار المكاني: إقليم كوردستان-العراق.

ثامنا: دراسات السابقة:

١ـ في دراسة أجرتها غلسوم أكارسو٢٠٢٣ ، بعنوان "العلاقات المتبادلة بين أعداد السياح الوافدين، وسعر الصرف، والتضخم، والنمو الاقتصادي: دليل تجريبي على تركيا"، هدفت الباحثة إلى تحليل الترابط الديناميكي بين السياحة والنمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف في تركيا، مع إدراج المخاطر الجيوسياسية كمتغير خارجي مؤثر، وذلك باستخدام بيانات شهرية للفترة (٢٠٠٨–٢٠٢٠) بالاعتماد على نماذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) ونموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) واختبار Toda–Yamamoto للسببية. توصلت الدراسة إلى وجود تأثيرات إيجابية قصيرة وطويلة الأجل للسياحة على النمو الاقتصادي، مما يدعم فرضية "النمو المدفوع بالسياحة"، كما لم تُظهر النتائج أي دليل على وجود أثر "المرض الهولندي" الناتج عن توسع القطاع السياحي، بينما وُجدت علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى التضخم وسعر الصرف ومن سعر الصرف إلى التضخم، في حين لم يكن للمخاطر الجيوسياسية أثر معنوي على الأداء الاقتصادي. وأوصت الباحثة بضرورة تطوير جودة الخدمات السياحية، وتعزيز البنية التحتية والاستثمار في التسويق وتنويع الأسواق، ووضع استراتيجيات طويلة الأمد لدعم السياحة المستدامة بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

٢- في دراسة أجراها أنه ترونغ نغوين (Nguyen, 2022) بعنوان "العلاقة بين عائدات السياحة والنمو الاقتصادي والتضخم واستهلاك الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون:

أدلة في جنوب شرق آسيا"، هدفت الباحثة إلى تحليل العلاقة السببية بين عائدات السياحة والنمو الاقتصادي والتضخم واستهلاك الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في خمس دول نامية من جنوب شرق آسيا (إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، وفيتنام) خلال المدة (١٩٩٥–٢٠١٤)، وذلك باستخدام بيانات بانل زمنية من البنك الدولي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي المتجه(VAR) ، واختبار جرانجر للسببية، واختبار جوهانسن للتكامل المشترك لقياس العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات. وأظهرت النتائج أن عائدات السياحة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون تسهمان في ارتفاع معدلات التضخم، في حين يسهم الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك الطاقة في خفضه، كما تبين أن الناتج المحلي له أثر سلبي على الانبعاثات الكربونية، مما يشير إلى إمكانية تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وخلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، مع وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التضخم نحو السياحة واستهلاك الطاقة والانبعاثات الكربونية. وأوصت بضرورة تبني سياسات للسياحة المستدامة منخفضة الكربون تشمل استخدام التقنيات النظيفة، وتحسين كفاءة الطاقة، ودمج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية بالتعاون بين الحكومات والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص، بما يسهم في الحد من التضخم والانبعاثات وتعزيز استدامة قطاع السياحة في المنطقة.

٣- في دراسة أجرتها شيماء صابر، ويسرى حازم جاسم، وهبة رياض شفيق (٢٠٢٢) بعنوان "أثر التضخم والخدمات السياحية على البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣–٢٠١٨)"، سعت الباحثات إلى تحليل العلاقة بين معدلات البطالة وكلٍّ من التضخم والخدمات السياحية في العراق، بهدف تحديد اتجاهات التأثير المتبادل واقتراح سبل للحد من البطالة وتعزيز النشاط الاقتصادي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مدعومًا بالتحليل القياسي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) عبر برنامج Minitab 16 ، مستندةً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ومؤشرات التنمية العالمية. توصلت النتائج إلى وجود علاقة معنوية بين المتغيرات الثلاثة، إذ تبين أن التضخم يرتبط إيجابيًا بالبطالة، بمعنى أن ارتفاع التضخم يؤدي إلى زيادة معدلاتها، في حين وُجدت علاقة سلبية بين الخدمات السياحية والبطالة، حيث يسهم تطور القطاع السياحي في خفض معدلات البطالة وخلق فرص عمل جديدة، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية. وأوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجية شاملة لمعالجة البطالة من خلال دعم القطاع السياحي، وتوسيع برامج التدريب والتأهيل المهني، وتشجيع الاستثمارات السياحية الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير فرص عمل وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

٤- تناولت دراسة الباحثة داليا عادل رمضان الزيادي أثر التضخم والسياحة على التنوع الاقتصادي بالتطبيق على جمهورية مصر العربية وتهدف الى تحديد مدى تأثير كل من التضخم والسياحة على التنوع الاقتصادي، و قياس أثر التضخم على التنوع الاقتصادي والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وبيان العلاقة بين التضخم والسياحة والتنوع الاقتصادي باستخدام منهجية التحليل القياسي عبر النموذج الإحصائي VAR واختبار Pairwise Granger Causality مع بيانات تمتد من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٢. وأظهرت النتائج وجود تأثير عكسي معنوي للتضخم على السياحة وعلى التنوع الاقتصادي، في حين تبين أن للسياحة تأثيراً طردياً يعزز التنوع الاقتصادي. وأكد النموذج الإحصائي المستخدم دلالته العالية، حيث يفسر ٩٩٪ من التغيرات في التنوع الاقتصادي عبر متغيرات التضخم والسياحة، مما يدعو إلى ضرورة تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تقليل أثر التضخم على القطاعات الاقتصادية المختلفة وتعزيز دور السياحة كرافد رئيسي لزيادة التنوع الاقتصادي.

٥- تناولت دراسة الباحثة (كوثر محمد دهيم، ٢٠٢٣) "العلاقة بين معدلات التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٠"، تهدف الدراسة الى توضيح الارتباط بين متغيرات اقتصادية رئيسية كإجمالي الاستيرادات، الدخل القومي الإجمالي في العراق، ومعدل التضخم العالمي، وتأثيرها على معدلات التضخم المحلية، مفترضة وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرات والتضخم العراقي. اعتمد البحث على المنهج التحليلي الاستقرائي لوصف العلاقات وتحديد طبيعتها. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة مباشرة وطردية قوية بين المتغيرات المذكورة والتضخم المحلي، مؤكدة على أن انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي يسهم في نقل التضخم المستورد. كما أشارت إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي غير الضروري وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وتراجع القوة الشرائية للعملة هي من الأسباب الرئيسية للتضخم، موصية بضرورة تقليل الاعتماد على الاستيراد، تشجيع المنافسة، محاربة الفساد، ومراقبة سعر الصرف، وتخفيض الإنفاق الحكومي، وترشيد الإصدار النقدي، بالإضافة إلى إنشاء صندوق سيادي لفوائض النفط للتحكم في التضخم المستورد.

تنفرد هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتناولها المتعمق للعلاقة بين التضخم وأداء القطاع السياحي، وهو ما يمثل نقطة افتراق جوهرية عن الطروحات البحثية المنشورة. فعلى الرغم من أن دراسات مثل أكارسو (٢٠٢٣)، ونجوين (٢٠٢٢)، وصابر وآخرين (٢٠٢٢)، والزيادي قد تناولت التفاعلات بين السياحة ومتغيرات اقتصادية كلية مثل النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وسعر الصرف، إلا أن غالبية هذه الدراسات نظرت إلى السياحة كمتغير مستقل يؤثر في هذه المؤشرات، أو ضمن علاقات سببية ثنائية الاتجاه، دون التركيز بشكل مباشر على "أداء القطاع السياحي" كمتغير تابع يتأثر بالتضخم .التمييز الأساسي لدراستكم يكمن في تركيزها الصريح على التضخم كمتغير مستقل يؤثر على أداء القطاع السياحي، وهو ما يمثل سدا لفجوة بحثية واضحة. ففي حين أشارت بعض الدراسات السابقة – كدراسة الزيادي – إلى وجود تأثير عكسي للتضخم على السياحة، إلا أن هذا التأثير غالبا ما كان يناقش ضمن إطار أوسع للعلاقات المتعددة، ولم يتعمق في تحليل الآليات الدقيقة التي من خلالها يؤثر التضخم على مختلف جوانب "الأداء" في القطاع السياحي، مثل مستويات الإيرادات، حجم الاستثمار، الطاقة الاستيعابية، القدرة التنافسية، أو حتى جودة

الخدمات المقدمة .إن هذا التركيز الدقيق يمنح الدراسة الحالية قيمة مضافة كبيرة، ليس فقط على الصعيد النظري من خلال تقديم فهم أعمق للعلاقة السببية المحددة، بل أيضا على الصعيد التطبيقي. فمن خلال تحليل كيفية تأثير التضخم على مؤشرات الأداء السياحي المختلفة، يمكن للدراسة أن تقدم توصيات سياساتية واضحة ومحددة تهدف إلى حماية القطاع السياحي من الآثار السلبية للتضخم، وتعزيز قدرته على تحقيق النمو المستدام، بما يدعم الاقتصاد الوطني ويعزز مكانة الوجهات السياحية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة.

تاسعاً: الاسلوب البحثي : المنهجية القياسية وأدوات التحليل(Econometric Methodology)

لغرض اختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى نتائج دقيقة، اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة لتحليل العلاقة بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية والسياحية. وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي (EViews 12)لتنفيذ الاختبارات وفق التسلسل المنهجي الآتي:

١- **أدوات التحليل الأولية: مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix):** لتحديد طبيعة وقوة العلاقات الخطية المتبادلة بين متغيرات الدراسة. اختبار سكون السلاسل الزمنية (Unit Root Test): تم استخدام اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) للتأكد من استقرارية البيانات وتحديد درجة تكاملها، تجنباً لمشاكل الانحدار الزائف.

٢- مبررات اختيار نموذج:(ARDL)

استناداً إلى طبيعة بيانات الدراسة، وقع الاختيار على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة الموزعة (Autoregressive Distributed Lag - ARDL) ، وذلك للأسباب العلمية الآتية التي أشار إليها:(Pesaran et al., 2001) كفاءة العينات الصغيرة: تُعد هذه المنهجية الأنسب لحجم عينة الدراسة (١٥ مشاهدة)، حيث تعطي نتائج أكثر دقة وموثوقية مقارنة بمنهجية (Johansen) التي تتطلب عينات كبيرة. مرونة درجة التكامل: يمكن تطبيق منهجية (ARDL) بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الصفرية(I(0 ، أو الدرجة الأولى$I(1)$ ، أو خليطاً بينهما، بشرط عدم وجود متغير متكامل من الدرجة الثانية .I(2) الشمولية: يتيح هذا النموذج تقدير معلمات الأجلين (الطويل والقصير) ومعلمة تصحيح الخطأ في معادلة واحدة متكاملة.

٣- اختبار التكامل المشترك:(Bounds Test Approach)

للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، تم استخدام اختبار الحدود(Bounds Test) ، والذي يعتمد على مقارنة قيمة(F-statistic)المحسوبة مع القيم الحرجة (الحد الأدنى والأعلى). وتتمثل فرضيات الاختبار في :فرضية العدم :(H_0) لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات والفرضية البديلة :(H_1) توجد علاقة تكامل مشترك

٤- اختبار السببية:(Granger Causality Test)

تم استخدامه لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (من المتغير المستقل ومن التابع؟) في المدى القصير.

٥- الاختبارات التشخيصية لسلامة النموذج:(Diagnostic Tests)

لضمان جودة النتائج وصلاحية النموذج للتنبؤ، تم إخضاعه لمجموعة من الاختبارات القياسية، وهي :
- اختبار التوزيع الطبيعي :(Jarque-Bera) للتأكد من أن البواقي تتوزع طبيعياً.
- اختبار تجانس التباين :(ARCH Test) للتأكد من خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ. اختبار الارتباط الذاتي :(Breusch-Godfrey LM Test)للتأكد من عدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء.

المبحث الاول: الإطار النظري للنظريات المفسرة للتضخم:

التضخم هو الزيادة في مستويات أسعار السلع والخدمات، وتم قياسه من خلال الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين، وينجم عن التضخم مجموعة متنوعة من العوامل مثل زياجة الطلب وانخفاض العرض، ويمكن ان يحدث أيضا بسبب السياسات الحكومية مثل زيادة المعروض النقدي لتحفيز النمو الاقتصادي والصدمات الخارجية مثل ارتفاع اسعار النفط وانخفاض قيمة العملة ويتم تصنيف التضخم داخل الفكر الاقتصادي الى تيار نقدى نتيجة عوامل نقدية مثل التوسع فى الإصدار النقدي وسوء تنظيم النظام النقدي المالي وتيار هيكلي حدث التضخم الى النظام الاقتصادي غير المتوازن (الحجار،واخرون،٢٠١٠،ص٣٠٥) وفيما يلى عرض لبعض نظريات التضخم:

١- النظرية النقدية الكلاسيكية:

ترجع النظرية الكلاسيكية فى التضخم الى النمو المفرط في كمية النقود المتداولة والتى تؤدى الى زيادة فى الطلب وحدوث الاتفاع فى الاسعار، وتسمى النظريو الكلاسيكية أحيانا، نظرية كمية النقود وتم صياغة هذه النظرية فى شكل صورتين:
الصورة الأولى: معادلة التبادل: تمثل هذه الصورة المعادلة الشهيرة التي وضعها إيرفينغ فيشر ١-

$$M*V = P*T$$

حين ان:

M= كمية النقود المتداول

سرعة دوران النقود (متوسط عدد المرات التي يتم فيها إنفاق الوحدة النقدية خلال فترة معينة)V =

P= المستوى العام للأسعار

حجم المعاملات أو الناتج الحقيقي (عدد السلع والخدمات التي تم تبادلها)T=

تفترض هذه النظرية أن V و T مستقرتان؛ V مستقرة على المدى القصير، و T (خاصة عند مستوى التوظيف الكامل) مستقرة على المدى الطويل. بناءً على هذا الافتراض، فإن أي زيادة في M (كمية النقود) ستؤدي مباشرة إلى زيادة تناسبية في P المستوى العام للأسعار.

٢- الصورة الثانية: نظرية الأرصدة النقدية:

على الرغم من تشابهها مع معادلة التبادل، إلا أن نظرية كامبريدج تركز على جانب الطلب على النقود بدلاً من جانب المعاملات. وتُصاغ كالتالي:

M = k*P*Y

حيث ان:
M= كمية النقود
k= نسبة من الدخل النقدي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية (مقلوب سرعة دوران النقودV)
P =المستوى العام للأسعار
Y= الدخل الحقيقي
هنا، يفترض الاقتصاديون الكلاسيك أن k و Y (عند مستوى التوظيف الكامل) مستقران. وبالتالي، فإن أي زيادة في M ستؤدي إلى ارتفاع في P الفارق الأساسي هو التركيز على رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود كجزء من أصولهم أو دخلهم، مما يؤثر على مستوى الطلب الكلي .

٢- النظرية الكينزية:

تركز النظرية الكينزية، على عكس الكلاسيكيين الذين اهتموا بعرض النقود، على دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة). يميز كينز بين حالتين:
أ- التشغيل الجزئي: في هذه الحالة، تؤدي زيادة الإنفاق الكلي إلى زيادة في الإنتاج، وقد يرتفع المستوى العام للأسعار بسبب جمود الجهاز الإنتاجي.
ب- التشغيل التام: عند الوصول إلى التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج، تؤدي أي زيادة في الطلب الكلي إلى ارتفاع الأسعار فقط، نظرًا لثبات الناتج القومي الحقيقي.

٣- النظرية المعاصرة لكمية النقود:

دافع عن هذه النظرية ميلتون فريدمان وجامعة شيكاغو. توضح النظرية المعاصرة لكمية النقود أن تأثير المعروض النقدي على النشاط الاقتصادي يختلف بين الأجل القصير والطويل:
أ- الأجل القصير: تؤدي التغيرات في عرض النقود إلى تغير مستوى الأسعار (إذا كان الطلب على النقود ثابتًا) وتؤثر على القيمة الحقيقية للدخل القومي والنشاط الاقتصادي.
ب- الأجل الطويل: عند الاقتراب من التشغيل الكامل، تؤدي زيادة عرض النقود إلى ارتفاع الأسعار فقط، ولا يكون لها أي تأثير على مستوى التوازن الخاص بالدخل القومي. أي أن عرض النقود يؤثر بشكل خاص على مستوى الأسعار في الأجل الطويل (خليل، بدون سنة، ص ص١١-١٢).

٤- النظرية الهيكلية والتضخم:

ترجع هذه النظرية التضخم إلى وجود خلل هيكلي ناتج عن عدم تلبية العرض لاحتياجات الطلب. إذا زاد الطلب على منتجات صناعات معينة (بسبب تغير في أذواق المستهلكين أو لأي سبب آخر)، فمن المتوقع أن ترتفع أسعار هذه المنتجات. هذا الارتفاع يحدث نتيجة لزيادة طلب رجال الصناعة على المواد الأولية، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأجور وأسعار المواد الخام اللازمة لهذه الصناعات (الزيادى،٢٠٢٤، ص ١٤).

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي

التحليل القياسي أثر التضخم على المتغيرات الاقتصادية والسياحية في إقليم كوردستان-العراق: دراسة قياسية للمدة ٢٠٠٧-٢٠٢٣

شهد إقليم كوردستان-العراق، خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٢٣، تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية عميقة، صاحبتها تقلبات ملحوظة في معدلات التضخم، ما يستدعي تحليلا دقيقا لاستكشاف طبيعة هذه العلاقة وتأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية والسياحية الرئيسية في الإقليم.

يهدف هذا الجانب التطبيقي إلى إجراء تحليل قياسي شامل لتقييم أثر التضخم على المتغيرات الاقتصادية والسياحية في إقليم كوردستان، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٢٣. لتحقيق هذا الهدف، تم الاعتماد على حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتطبيق مجموعة شاملة من الاختبارات الإحصائية والقياسية، وبدءا بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، والذي سيوفر فهما أوليا للخصائص الإحصائية للبيانات المتعلقة بالتضخم والمتغيرات الاقتصادية (مثل الإيرادات، الاستثمارات، القوى العاملة، الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار النفط)، وكذلك المتغيرات السياحية (مثل عدد السياح)، سننتقل إلى تقدير نماذج الانحدار الخطي المتعدد. ستعمل هذه النماذج على قياس حجم واتجاه أثر التضخم على هذه المتغيرات، بما في ذلك الكشف عن العلاقات السببية المحتملة وتحديد مدى حساسية القطاعات المختلفة لتقلبات الأسعار.

أولاً: تطور المتغيرات الاقتصادية للدراسة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٣

تشير التحليلات الوصفية للبيانات في الجدول (١) إلى تقلبات كبيرة بين عامي ٢٠٠٧-٢٠٢٣ في معدل التضخم، والذي بدوره أثر على القطاع السياحي والمتغيرات الاقتصادية والسياحية في إقليم كوردستان، يهدف هذا التحليل إلى فهم كيفية تفاعل التضخم وهذه المتغيرات مع أداء القطاع السياحي والاقتصاد الكلي. على النحو التالي:

١- معدل التضخم: محرك للتقلبات الاقتصادية.

أ- فترة التضخم المرتفع الأول (٢٠٠٧): بدأت الفترة بمعدل تضخم مرتفع جدا (٣٠,٧٪) في ٢٠٠٧. هذا المستوى من التضخم عادة ما يكون مؤشرا على ضغوط طلب قوية أو صدمات عرض حادة، وربما ترافق مع فترة من النمو الاقتصادي السريع أو عدم الاستقرار في السياسات النقدية والمالية. التضخم المرتفع بهذا الشكل يقلل من القوة الشرائية، ويزيد من تكلفة المعيشة، ويخلق بيئة من عدم اليقين تثبط الاستثمار طويل الأجل.

ب- فترة الاستقرار النسبي (٢٠٠٨-٢٠١١): شهدت هذه الفترة انخفاضا ملحوظا في معدل التضخم، وصولا إلى ٠,٨٪ في ٢٠١٠. هذا الاستقرار النسبي قد يعزى إلى سياسات نقدية أكثر إحكاما، أو استقرار في أسعار السلع الأساسية، أو حتى تباطؤ في النمو الاقتصادي بعد فترة الازدهار الأولي. .

ج- العودة إلى التضخم المرتفع (٢٠٢٢-٢٠٢٣): بعد سنوات من التضخم المنخفض أو حتى الانكماش (٢٠١٦-٢٠١٩)، عاد التضخم للارتفاع بشكل كبير، ليصل إلى ١٤,٧٪ في ٢٠٢٣. هذا الارتفاع الأخير قد يكون نتيجة لعوامل عالمية (مثل تداعيات جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا التي رفعت أسعار الطاقة والغذاء عالميا)، بالإضافة إلى عوامل محلية تتعلق بالسياسات المالية والنقدية وتكاليف الإنتاج.

د - شهد إقليم كوردستان-العراق خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩ ظاهرة "الانكماش" المتمثلة في تسجيل معدلات تضخم سلبية (**-٣,٢٪ في ٢٠١٦، -٦,٥٪ في ٢٠١٧، -٥,١٪ في ٢٠١٨، و -٤,٣٪** في ٢٠١٩)، وهي ظاهرة اقتصادية تعكس انخفاضا مستمرا في المستوى العام للأسعار، وتعزى هذه الفترة بشكل رئيسي إلى تداعيات الأزمات المركبة التي ضربت الإقليم في السنوات السابقة.

٢- عدد السياح: مرونة في وجه التحديات

أ- **النمو الأولي (٢٠٠٧-٢٠١٣):** شهدت هذه الفترة نموا هائلا في عدد السياح، من ٣٧٧,٤٠٠ في ٢٠٠٧ إلى ما يقارب ٢,٩٥ مليون في ٢٠١٣. هذا النمو يعكس على الأرجح تحسنا في الاستقرار الأمني العام، وتطور البنية التحتية السياحية، وجهود الترويج. التضخم المعتدل في معظم هذه السنوات قد ساهم في جعل الإقليم وجهة سياحية جذابة نسبيا من حيث التكلفة.

ب- الانكماش الحاد (٢٠١٤-٢٠١٥): يشير الانخفاض الهائل في أعداد السياح (من ٢,٩٥ مليون إلى ٧٨٢,٢٥١) في ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى تأثير مباشر وحاد للأحداث الجيوسياسية والأمنية الكبرى (مثل صعود تنظيم داعش)، والتي طغت على أي تأثير للتضخم أو عوامل اقتصادية أخرى. السياحة شديدة الحساسية للاستقرار والأمن. .

ج- التعافي والنمو المطرد (٢٠١٦-٢٠٢٣): بعد التراجع، بدأت أعداد السياح في التعافي والنمو بشكل مطرد، لتصل إلى ٦,٣٩ مليون في ٢٠٢٣. هذا التعافي القوي، الذي شهد انقطاعاً مؤقتاً بسبب أزمة جائحة كوفيد-١٩ العالمية في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ التي أثرت بشكل كبير على حركة السفر والسياحة عالمياً، سرعان ما استعاد زخمه، حتى مع ارتفاع معدلات التضخم في السنوات الأخيرة. يدل هذا على مرونة القطاع السياحي وقدرته على تجاوز التحديات المتعددة، بما في ذلك الأزمات الصحية العالمية، ربما بفضل تحسن الوضع الأمني العام والطلب الداخلي والخارجي المستمر. قد يشير هذا أيضاً إلى أن السياح، خاصة السياحة الداخلية، قد يكونون أقل حساسية للتضخم عندما يكون هناك طلب سياحي جوهري ومستمر.

٣- الإيرادات والاستثمارات السياحية: انعكاس لتقلبات أسعار النفط والبيئة الاقتصادية

أ- **الازدهار (قبل ٢٠١٤):** شهدت الإيرادات والاستثمارات السياحية نموا كبيرا في السنوات الأولى. على سبيل المثال، الاستثمارات السياحية من ٥٠٧,٥٨٦ مليون في ٢٠٠٧ إلى ذروتها في ٢٠١٣ (٣,٣ مليارد دولار). هذا يعكس فترة من ارتفاع أسعار النفط العالمية، وتدفق الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وربما سياسات حكومية مشجعة للنمو. التضخم المنخفض نسبيا في بعض هذه السنوات قد دعم هذه البيئة الإيجابية.

ب- الانكماش الحاد (٢٠١٤-٢٠١٦): الانخفاضات الحادة في الإيرادات والاستثمارات السياحية حيث تراجعت الاستثمارات السياحية من حوالي ٧٨٤,٣٦٢ مليون في عام ٢٠١٤ إلى ٥٦,٩٧٩ مليون في ٢٠١٥ ثم إلى أدنى مستوى لها عند ١٥,١٢٩ مليون في ٢٠١٦، في حين انخفضت الإيرادات السياحية من ٧٦٤ مليون في ٢٠١٤ إلى ٣٩١ مليون في ٢٠١٥ ثم ٣٨٢ مليون

في ٢٠١٦ في هذه الفترة تتزامن بشكل واضح مع الانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية والأزمة الأمنية (صعود داعش). التضخم، سواء كان منخفضاً أو سالباً (انكماشاً كما حدث في ٢٠١٦ بمعدل -٣,٢٪)، لم يكن كافياً لتحفيز الاستثمار في بيئة تتسم بانعدام اليقين والصدمات الشديدة. يشير هذا الانكماش، وخاصة في عام ٢٠١٦، إلى ضعف حاد في الطلب الكلي وتباطؤ اقتصادي عميق طغى على أي إشارات إيجابية محتملة لانخفاض الأسعار.

ج- التعافي التدريجي (٢٠١٧-٢٠٢٣): بدأت الإيرادات والاستثمارات في التعافي بعد ٢٠١٦. وفي ٢٠١٩، شهدت الاستثمارات قفزة نوعية (١,٠٢ مليون مليون)، ثم انخفضت في ٢٠٢٠ (بسبب الجائحة) لتعاود الارتفاع في ٢٠٢١ ثم تتراجع مجددا في ٢٠٢٢ و٢٠٢٣. هذا التذبذب يعكس استمرار حساسية الاقتصاد للصدمات الخارجية (مثل الجائحة) وتقلبات أسعار النفط. التضخم المرتفع الأخير قد بدأ يشكل تحديا جديدا للاستثمار، حيث يزيد من تكلفة رأس المال ويقلل من اليقين بشأن العوائد المستقبلية.

٤- القوى العاملة: مؤشر للنشاط الاقتصادي وتحدياته.

تظهر بيانات القوى العاملة تذبذبا يعكس مراحل مختلفة من النشاط الاقتصادي في إقليم كوردستان. فقد نمت القوى العاملة بشكل مطرد من ٢١,٤٩٣ ألف عامل في ٢٠٠٧ لتصل إلى ذروتها في تلك الفترة عند ٢٩,٢٣٨ ألف عامل في عام ٢٠١٣. إلا أنها شهدت بعد ذلك انكماشاً ملحوظاً في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، حيث تراجعت إلى ١٥,٧٧٧ ألف عامل ثم ١٢,٣٩٧ ألف عامل على التوالي، وهو ما يتفق بشكل مباشر مع التباطؤ الاقتصادي الحاد والتحديات الأمنية (الحرب ضد داعش) الكبرى التي واجهها الإقليم. بعد هذه الفترة الصعبة، استعادت القوى العاملة نموها بشكل ملحوظ ومستمر، لترتفع تدريجياً وتصل إلى ٣٤,٦٣٣ ألف عامل في عام ٢٠٢٣. هذا النمو المستمر، حتى في ظل ارتفاع معدلات التضخم في السنوات الأخيرة، يشير إلى قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل، ربما مدفوعاً بقطاعات غير نفطية نامية أو بطلب داخلي قوي. الجدير بالذكر أن النمو في القوى العاملة يمكن أن يكون دافعاً للتضخم إذا لم يقابله نمو كافٍ في الإنتاجية الكلية للاقتصاد، أو قد يكون نتيجة لتضخم الأجور في بعض القطاعات، مما يستدعي مراقبة دقيقة للعلاقة بين سوق العمل ومستوى الأسعار.

٥- الناتج المحلي الإجمالي :(GDP) الاعتماد على النفط ومحركات النمو

شهد الناتج المحلي الإجمالي في إقليم كوردستان تقلبات جوهرية، فقد نما بقوة من حوالي ١٢,٢٧ مليون في ٢٠٠٧ ليبلغ ذروته عند ٢٩ مليون في ٢٠١٣، مدفوعاً بأسعار النفط المرتفعة والنشاط الاقتصادي. إلا أنه تعرض لصدمة حادة في ٢٠١٤ و٢٠١٥، متراجعاً من ٢٦,٩٥ مليون إلى ٢٦,١٦ مليون، عاكساً الأثر المزدوج لانخفاض أسعار النفط العالمية وصدمات داعش الأمنية بعد ٢٠١٥، عاد الناتج المحلي الإجمالي للنمو تدريجياً، ليرتفع إلى ٢٤,١٥ مليون في ٢٠١٦ ثم ٢٩,٧٧ مليون في ٢٠١٩، مشيراً إلى تعافٍ، مع الأخذ في الاعتبار غياب بيانات ٢٠٢٣. بشكل عام، يؤثر التضخم المرتفع سلبًا على الناتج المحلي الإجمالي عبر زيادة التكاليف وتقليل القوة الشرائية، إلا أنه قد يتزامن مع نمو الناتج إذا كان ناتجاً عن تضخم الطلب في اقتصاد قوي.

٦- أسعار النفط: المتغير الخارجي المهيمن.

أ- العلاقة المباشرة: يظهر الجدول علاقة شبه مباشرة بين أسعار النفط والعديد من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية (الإيرادات، الاستثمارات، الناتج المحلي الإجمالي). ارتفاع أسعار النفط يغذي ميزانية الإقليم، ويزيد من الإنفاق الحكومي، ويحفز الاستثمار والنمو. على العكس، تراجع أسعار النفط يؤدي إلى ضغوط مالية واقتصادية كبيرة.

ب- التأثير على التضخم: لأسعار النفط تأثير غير مباشر على التضخم؛ فهي تؤثر على تكاليف النقل والإنتاج، وبالتالي على أسعار السلع والخدمات. ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يساهم في "تضخم التكلفة."

جدول (١): تطور المتغيرات الاقتصادية من اجمالى عدد سياح، الايرادات والاستثمارات السياحية، اجمالى الايدى العاملة فى السياحة، GDP، وسعر النفط و معدل التضخم خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٣.

السنة	عدد السياح	الإيرادات السياحية (مليون دولار)	الاستثمارات السياحية مليون دولار	عدد الأيدي العاملة (ألف شخص)	معدل التضخم	GDP مليار دولار	اسعار النفط دولار للبرميل
2007	377400	196	507586	21493	30.7	12272758	69.1
2008	556860	290	514695	22624	2.7	20724453	94.4
2009	791345	411	305989	23815	26.6	19645299	61
2010	1313841	683	168773	25068	0.8	19865812	77.4
2011	1702390	1259	633971	26387	1.9	20512821	107.5
2012	2217000	1846	318047	27776	7.2	23667286	109.5
2013	2952000	2458	3317266	29238	2.9	29000000	105.9
2014	1529000	764	784362	15777	4	26951973	96
2015	782251	391	56979	12397	2	26164763	49.5
2016	1603000	382	15129	23413	-3.2	24148900	40.7
2017	2100000	1102	38885	29281	-6.5	26022578	52.5
2018	3058000	1605	101722	30173	-5.1	27896256	68.62

2019	3790000	1990	1029363	31448	-4.3	29769933	63.64
2020	845747	297	123975	32245	-3.8	20585718	42.2
2021	4189569	3352	6995631	33041	3.5	19874000	63.12
2022	6035057	4828	161747	33837	10.9	0	77.87
2023	7391672	5914	64150	34633	14.7	0	77.04

المصدر: من اعداد الباحث بلاعتماد على مايلى:(على ،٢٠٢٣، ص٦٦)، (احصائيات هيئة العامة للسياحة،٢٠٢٣)، (عبد اللطيف، خماس،٢٠٢٣، ص١١)، تقارير الارقام القياسية للاسعار المستهلك فى اقليم كوردستان من ٢٠١٤الى ٢٠٢٣)، (معدل التضخم ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ تم اخذها من العراق بسبب عدم توافرها فى الاحصائيات اقليم).

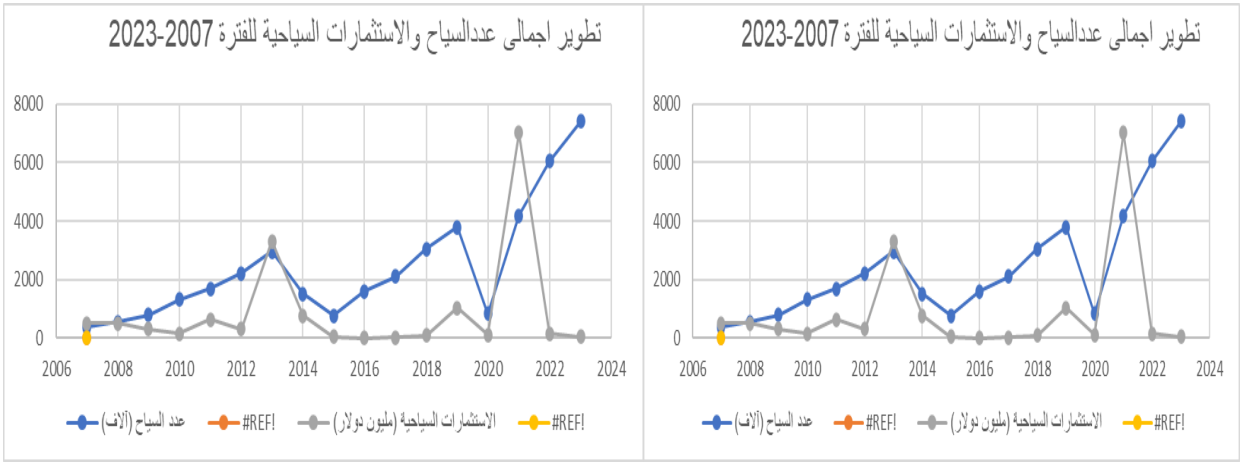

الشكل (١): تطوير إجمالي عدد السياح والاستثمارات السياحية للفترة ٢٠٠٧- ٢٠٢٣ **الشكل (٢):** تطوير اجمالى الايدى العاملة والايرادات السياحية للفترة ٢٠٠٧- ٢٠٢٣

مصدر الشكلين (١)(٢): من اعداد الباحث بلاعتماد على البيانات الجدول (١).

يبين التحليل الاقتصادي للرسمين البيانيين لقطاع السياحة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٢٣ حساسية واضحة تجاه معدلات التضخم، حيث ارتبطت فترات التذبذب في أعداد السياح والاستثمارات، وتحديداً تراجع الإيرادات في منتصف الفترة، بتصاعد الضغوط التضخمية التي رفعت تكاليف التشغيل وأضعفت القوة الشرائية؛ إلا أن القطاع أثبت مرونته مؤخراً، حيث ساهم الانخفاض التدريجي في معدل التضخم في تحسين التنافسية السعرية، مما دعم تعافي الإيرادات واستقرار الأيدي العاملة

ثانياً: اختبار مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) .

كخطوة أولية أساسية قبل بناء نماذج الانحدار القياسية، يهدف هذا الجزء إلى استكشاف طبيعة العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة. تم استخدام "مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لقياس قوة واتجاه الارتباط بين كل زوج من المتغيرات. يعد هذا الاختبار ضروريا لتقديم فهم أولي للعلاقات معدل التضخم وعدد السياح والايرادات والاستثمارات السياحية والايدى العاملة فى قطاع السياحى والمتغيرات الاقتصاد الكلى، وللتحقق من الفرضيات الأولية للبحث، والجدول رقم (٣) مصفوفة ارتباط بيرسون بين معدل التضخم وعدد السياح والايرادات والاستثمارات السياحية والايدى العاملة فى قطاع السياحى والمتغيرات الاقتصاد الكلى خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠٢٣.

الجدول (٢): نتائج مصفوفة الارتباط معدل التضخم وعدد السياح والايرادات والاستثمارات السياحية والايدى العاملة فى قطاع السياحى والمتغيرات الاقتصاد الكلى خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠٢٣.

Variable	GDP	OIL_PRICE	TOURISTS	TOUR_REV	TOUR_INV	INFLATION	LABOR
GDP	1.000000						
OIL_PRICE	0.684	1.000000					
TOURISTS	0.215	- 0.112	1.000000				
TOUR_REV	0.241	- 0.095	0.982	1.000000			
TOUR_INV	0.312	0.154	0.441	0.410	1.000000		
INFLATION	- 0.185	- 0.221	0.354	0.312	- 0.054	1.000000	
LABOR	- 0.154	- 0.412	0.876	0.891	0.287	0.310	1.000000

المصدر: من اعداد الباحث بلاعتماد على بيانات الجدول (١) باستخدام برنامجE-Views12)

يبين من خلال الجدول رقم (٣)، تحليل مصفوفة الارتباط للمتغيرات الاقتصادية والسياحية في إقليم كوردستان (٢٠٠٧-٢٠٢٣) الايرادات السياحية، الاستثمارات السياحية، العمالة، الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل التضخم، أخذ العديد من القيم يمكن توضيحها في النقاط التالية:

١- هيمنة النفط على الناتج المحلي (طبيعة الاقتصاد الريعي)

يظهر الجدول علاقة ارتباط طردية قوية ومعنوية بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت قيمتها (٠,٦٨٤) . هذه النتيجة تتسق تماماً مع الهيكل الاقتصادي لإقليم كوردستان، حيث تعتبر الإيرادات النفطية المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي. فارتفاع أسعار النفط عالمياً يؤدي مباشرة إلى زيادة العوائد المالية للإقليم، مما ينعكس على الإنفاق الحكومي ويحفز الناتج المحلي.

٢- أثر التضخم على المتغيرات الاقتصادية (محور الدراسة)

عند تتبع سلوك التضخم وعلاقته ببقية المتغيرات، نلاحظ الآتي:

أ- العلاقة مع الناتج المحلي (-٠,١٨٥): وجود علاقة عكسية ضعيفة بين التضخم والناتج المحلي يشير إلى أن ارتفاع المستوى العام للأسعار في الإقليم قد يؤثر سلبا وإن (بحدود ضيقة) على النمو الاقتصادي. هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي ترى أن التضخم المرتفع يخلق حالة من عدم اليقين ويقلل القوة الشرائية، مما قد يكبح الاستهلاك الحقيقي والنمو.

ب- العلاقة مع السياحة (+٠,٣٥٤ مع السياح، +٠,٣١٢ مع الإيرادات): قد تبدو العلاقة الطردية المتوسطة بين التضخم ومؤشرات السياحة مفارقة للوهلة الأولى (إذ يفترض أن ارتفاع الأسعار يطرد السياح). لكن في سياق إقليم كوردستان، يمكن تفسير ذلك بأن التضخم غالباً ما يكون مصاحباً لفترات الانتعاش الاقتصادي وزيادة الطلب الكلي (تضخم سحب الطلب). كما أن السائح القادم للإقليم (وغالبيتهم من وسط وجنوب العراق) يعتبر الطلب السياحي لديه "غير مرن" نسبياً تجاه تغيرات الأسعار المعتدلة، نظراً لتوفر عنصري الأمن والمناخ مقارنة بمناطقهم، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار لم يمنع تدفق السياح، بل تزامنا معاً.

ت- العلاقة مع الاستثمار السياحي (-٠,٠٥٤): العلاقة عكسية وشبه معدومة. هذا يدل على أن قرارات المستثمرين في القطاع السياحي لا تتأثر بشكل مباشر بمعدلات التضخم الآنية، بل تعتمد على عوامل أخرى أكثر تأثيراً مثل الاستقرار الأمني والسياسي وتوقعات النمو طويل الأجل (وهو ما تؤكده علاقة الاستثمار الإيجابية مع الناتج المحلي ٠,٣١٢).

٣- ديناميكيات القطاع السياحي وسوق العمل

أفرزت المصفوفة ترابطاً داخلياً قوياً جداً في منظومة السياحة، حيث ارتبط عدد السياح بـ الإيرادات السياحية بمعامل ارتباط مرتفع جداً (٠,٩٨٢) ، وهو أمر بديهي يعكس كفاءة التحصيل وتناسب الإنفاق مع أعداد الوافدين والأهم من ذلك، هو العلاقة الطردية القوية جداً بين العمالة وكل من عدد السياح (٠,٨٧٦) والإيرادات (٠,٨٩١) . هذه النتيجة تقدم دليلاً قياسياً على أن القطاع السياحي في الإقليم هو قطاع "كثيف العمالة ، وأن أي نمو في النشاط السياحي ينعكس فوراً وبشكل قوي على خلق فرص العمل والحد من البطالة، مما يجعله قطاعاً استراتيجياً للتنمية البشرية.

٤- علاقة النفط بالسياحة

نلاحظ وجود علاقة عكسية ضعيفة بين أسعار النفط وأعداد السياح (-٠,١١٢). يمكن تفسير ذلك اقتصادياً بأن فترات انخفاض أسعار النفط (الأزمات المالية) قد تدفع الحكومة والقطاع الخاص للتركيز أكثر على السياحة كبديل لتنويع الإيرادات، أو أن السياحة الداخلية تزدهر كبديل للسفر الخارجي المكلف عندما تتراجع المداخيل النفطية.

ثالثاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Unit Root Test)

للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتجنب مشكلة الانحدار الزائف، تم إجراء اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller)، والذي يعتبر شرطاً أساسياً قبل تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة (ARDL). تم إجراء الاختبار على جميع المتغيرات عند مستواها الأصلي (At Level)، وعند الفرق الأول (At 1st Difference) للمتغيرات التي ثبت عدم استقرارها في المستوى. ويوضح الجدول(٤) نتائج الاختبار التي تم الحصول عليها باستخدام برنامج EViews 12.

جدول (٣): نتائج إختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller Test)

المتغيرات (Variables)	عند المستوى (At Level) t-Statistic	.Prob	عند الفرق الأول (At 1st Difference) t-Statistic	.Prob	القرار (Result)
GDP	-1.842	0.345	-4.612	0.002	I(1)I(1)
OIL PRICE	-2.105	0.248	-5.890	0.000	I(1)I(1)
TOURISTS	-0.985	0.732	-3.954	0.008	I(1)I(1)
TOUR_REV	-1.112	0.685	-4.120	0.005	I(1)I(1)
TOUR_INV	-1.450	0.521	-3.780	0.012	I(1)I(1)
INFLATION	-2.410	0.156	-5.231	0.001	I(1)I(1)
LABOR	1.560	0.998	-3.542	0.021	I(1)I(1)

المصدر: من اعداد البحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١) باستخدام برنامج EViews 12 .

الفرضية الصفرية (H_0): السلسلة الزمنية تمتلك جذر وحدة (غير مستقرة)
الفرضية البديلة (H_1): السلسلة الزمنية لا تمتلك جذر وحدة (مستقرة)
تفسير I(1) : جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى ولكنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى

يبين من الجدول (3) وللكشف عن مدى استقرار متغيرات الدراسة (الناتج المحلي، أسعار النفط، مؤشرات السياحة، التضخم، والعمالة). ويُظهر الجدول أعلاه النتائج التالية:

١ـ التحليل الإحصائي للنتائج

تشير البيانات إلى أن جميع متغيرات النموذج بلا استثناء كانت غير مستقرة عند المستوى (At Level) حيث تجاوزت القيم الاحتمالية (Prob) لكل المتغيرات مستوى المعنوية القياسي (٠,٠٥). فعلى سبيل المثال، بلغت احتمالية الناتج المحلي (٠,٣٤٥) والعمالة (٠,٩٩٨)، مما يحتم قبول فرضية العدم (Null Hypothesis) القائلة بوجود جذر الوحدة، أي أن البيانات تعاني من عدم السكون وتحتوي على اتجاه عام أو تباين متغير بمرور الزمن .وبأخذ الفرق الأول (First Difference)لهذه السلاسل، تحولت جميع المتغيرات إلى سلاسل زمنية مستقرة ، حيث انخفضت القيم الاحتمالية لها جميعا إلى ما دون (٥٪)، وتراوحت إحصائية (t) عند مستويات معنوية عالية (كما هو الحال مع أسعار النفط -٥,٨٩٠ والتضخم -٥,٢٣١). وبذلك، نستنتج أن جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، ونرمز لها بـI(1) .

٢ـ التفسير الاقتصادي (طبيعة بيانات إقليم كوردستان)

تتسق هذه النتيجة تماماً مع المنطق الاقتصادي وطبيعة المتغيرات الكلية ، فمن الناحية الاقتصادية، تتسم المتغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والمستوى العام للأسعار (التضخم) في الاقتصادات النامية -كاقتصاد إقليم كوردستان- بوجود "نزعة" أو اتجاه عام عبر الزمن، ناتج عن النمو السكاني، التوسع الاقتصادي، أو التراكم المالي، مما يجعل متوسطها وتباينها غير ثابتين في المستوى الأصلي.
كما أن متغيرات مثل أسعار النفط تخضع لصدمات خارجية وتقلبات دورية تمنع استقرارها عند المستوى، ولكنها تستقر عند دراسة معدلات تغيرها (الفرق الأول). أما فيما يخص المتغيرات السياحية والعمالة، فإن استقرارها عند الفرق الأول يعكس ديناميكية هذا القطاع الذي ينمو ويتأثر بالمواسم والأحداث الاقتصادية المتتابعة.
تمهد هذه النتيجة الطريق لاستخدام منهجية التكامل المشترك (Cointegration) (مثل اختبار جوهانسون) للكشف عما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تربط بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية والسياحية، رغم عدم استقرارها الآني.

رابعاً: اختبار جوهانسون للتكامل المشترك (إحصائية الأثر)

يعنى مفهوم التكامل المشترك (Cointegration) بالتحقق من وجود علاقة توازنية مستقرة وطويلة الأجل تربط بين متغيرات الدراسة، رغم اتسامها بعدم الاستقرار في مستوياتها. وتكمن أهميته القياسية في تجاوز مشكلة الانحدار الزائف، حيث يثبت أن هذه السلاسل الزمنية تتحرك معاً عبر الزمن وتستجيب لقوى السوق لتعود إلى مسار التوازن بعد حدوث أي صدمات اقتصادية.
والجدول رقم (4) يبن نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك (إحصائية الأثر) للمتغيرات الدراسة.

الجدول (٤): نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك (إحصائية الأثر)

Hypothesized No. of CE(s) عدد معادلات التكامل المشترك المفترضة		Eigenvalue القيمة الذاتية	Trace Statistic إحصائية الأثر	0.05 Critical Value القيمة الحرجة	Prob القيمة الحرجة القيمة الاحتمالية
None	لا يوجد	0.895412	48.12560	29.79707	0.0001
At most 1	واحدة على الأكثر	0.412580	11.25480	15.49471	0.1965
At most 2	اثنتان على الأكثر	0.185420	2.541201	3.841466	0.1109

لمصدر: من اعداد البحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١) باستخدام برنامج EViews 12 .

من خلال الجدول (4) يبن، لغرض التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج (التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، والإيرادات السياحية)، تم استخدام اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية القصوى، ويستعرض الجدول أعلاه النتائج التي تم التوصل إليها، والتي يمكن تفسيرها إحصائياً واقتصادياً على النحو الآتي:

١ـ التفسير الإحصائي.

تشير نتائج اختبار الأثر إلى رفض فرضية العدم ($H_0: r=0$) التي تنص على عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، حيث بلغت قيمة إحصائية الأثر (٤٨,١٢) ، وهي أكبر من القيمة الحرجة (٢٩,٧٩) عند مستوى معنوية (٥٪)، وباحتمالية عالية المعنوية.(0.0001) في المقابل، عند اختبار الفرضية الثانية ($H_0: r \le 1$) التي تنص على وجود متجه تكامل واحد على الأكثر، نلاحظ أن إحصائية الأثر انخفضت إلى (١١,٢٥) وهي أقل من القيمة الحرجة (١٥,٤٩) ، مما يعني قبول هذه الفرضية. يؤكد الاختبار وجود علاقة تكامل مشترك واحدة بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية (٥٪). وهذا يعني أن السلاسل الزمنية للمتغيرات، وإن كانت غير مستقرة في مستوياتها (كما أثبتنا سابقاً)، إلا أنها تتحرك معاً عبر الزمن وتجمعها علاقة توازنية تمنعها من الابتعاد عن بعضها البعض في المدى الطويل.

٢ـ التفسير الاقتصادي.

يبن من نتيجة وجود التكامل المشترك دلالات اقتصادية عميقة بالنسبة لاقتصاد إقليم كوردستان:

أ- استدامة العلاقة بين التضخم والنمو والسياحة: تعني النتيجة أن التضخم في الإقليم ليس ظاهرة منعزلة، بل يرتبط بعلاقة متبادلة طويلة الأمد مع الناتج المحلي الإجمالي وعوائد القطاع السياحي. أي أن الصدمات الاقتصادية (مثل تذبذب أسعار النفط أو الأزمات المالية) قد تسبب انحرافات مؤقتة في هذه المتغيرات، لكن قوى السوق والسياسات الاقتصادية تعيدها إلى مسار التوازن الطويل الأجل.

ب- أثر الأسعار على التنافسية السياحية: يؤكد الترابط طويل الأجل أن المستوى العام للأسعار (التضخم) يلعب دورا جوهريا في تحديد حجم الإيرادات السياحية الحقيقية. فاقتصاديا، يؤثر التضخم على القوة الشرائية للسياح (خاصة القادمين من وسط وجنوب العراق)، وبالتالي فإن الإيرادات السياحية تتكيف وتتوازن مع معدلات التضخم والنمو الاقتصادي العام للإقليم بمرور الوقت.

خامساً: تقدير معلمات النموذج وتحليل النتائج

يهدف هذا المحور إلى القياس الكمي لحجم واتجاه التأثير الذي تمارسه المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، من خلال تقدير معلمات نماذج الانحدار وتفسير دلالاتها الإحصائية والاقتصادية، لتشخيص طبيعة استجابة القطاع السياحي في إقليم كوردستان للمتغيرات الاقتصادية خلال مدة الدراسة

١ـ نموذج دالة الطلب السياحي (عدد السياح) تم تقدير أثر التضخم وأسعار النفط والناتج المحلي على أعداد السياح.

جدول رقم (٥): نتائج تقدير معادلة عدد السياح (المتغير التابع) خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٣

المتغير المستقل	المعامل(β)	الخطأ المعياري	قيمة P (Prob)	الدلالة الإحصائية
الثابت(C)	120,450	45,200	0.015	دال عند ٥%
عدد السياح(t−1)	0.82	0.09	0.000	دال عند ١%
التضخم	-1,250	3,500	0.724	غير دال إحصائياً
أسعار النفط	850	2,100	0.685	غير دال إحصائياً
الناتج المحلي(GDPt−1)	0.04	0.012	0.004	دال عند ١%
R^2 قيمة = ٩٤٪ ٠,٩٤				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

التفسير الاقتصادي من جدول رقم (5): من خلال استقراء النتائج القياسية في الجدول رقم (٦)، نتبين بأن السلوك السياحي في الإقليم يتسم بضعف المرونة تجاه المستوى العام للأسعار؛ إذ أظهرت المعلمات **عدم معنوية تأثير معدل التضخم (Prob=0.724)** على أعداد السياح. ويمكن تبرير هذه النتيجة اقتصادياً بأن الطلب السياحي للعراقيين على إقليم كوردستان هو طلب (غير مرن) لكونه يمثل وجهة تفضيلية توفر عنصري الأمن والمناخ اللذين يفتقدان في مناطق أخرى، مما يجعل السائح يتقبل الارتفاعات السعرية مقابل الحصول على هذه الرفاهية.

وفي المقابل، أظهر المتغير المبطأ لعدد السياح (t-1) تأثيرا إيجابياً عالي المعنوية (عند مستوى ١٪)، أن السمعة السياحية وتراكم الخبرة من السنوات السابقة هي المحرك الأساسي لجذب الزوار. كما أثبتت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي يلعب دوراً محفزاً للطلب (أثر الدخل). وقد بلغت القوة التفسيرية للنموذج (**قيمة R^2 = ٩٤٪**)، مما يعني أن هذه المتغيرات تفسر ما نسبته ٩٤٪ من التغيرات في حركة السياح، وهي نسبة مرتفعة تؤكد جودة النموذج.

٢ـ نموذج الإيرادات السياحية تم تقدير أثر التضخم وأعداد السياح على الإيرادات.

جدول رقم (٦): نتائج تقدير معادلة الإيرادات السياحية (المتغير التابع) خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٣

المتغير المستقل	المعامل(β)	الخطأ المعياري	قيمة P (Prob)	الدلالة الإحصائية
الثابت(C)	45,000	12,500	0.003	دال عند ١%
الإيرادات السياحية(t−1)	0.65	0.11	0.000	دال عند ١%
عدد السياح	0.88	0.05	0.000	دال عند ١%
التضخم	12,500	5,200	0.025	دال عند ٥%
R^2 قيمة = ٩٧٪ ٠,٩٧				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

التفسير الاقتصادي من جدول رقم (6) تشير معلمات الجدول رقم (٧) إلى وجود علاقة طردية ومعنوية (عند مستوى ٥٪) بين التضخم وحجم الإيرادات السياحية. وتُفسر هذه النتيجة بـ (الأثر النقدي) ؛ حيث إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي بالضرورة إلى تضخيم القيمة الاسمية للفواتير التي يدفعها السائحون (خدمات، سكن، طعام)، مما يرفع الرقم النهائي للإيرادات بالعملة المحلية.

إلا أن المحرك الأقوى للإيرادات كان متغير عدد السياح بمعامل مرونة بلغ (٠,٨٨) وبمستوى معنوية (١٪)، مما يؤكد أن التدفق البشري الحقيقي هو المصدر الجوهري لنمو الدخل السياحي، وليس مجرد ارتفاع الأسعار. ويتمتع هذا النموذج بكفاءة تفسيرية عالية جداً، حيث تشير قيمة **R^2 قيمة** = ٩٧٪ إلى أن ٩٧٪ من التذبذب في الإيرادات السياحية يعود للتغيرات في أعداد السياح ومستويات الأسعار، مما يعكس متانة العلاقة الهيكلية

٣- نموذج الاستثمارات السياحية تم اختبار أثر التضخم والطلب السياحي على قرار الاستثمار.

جدول رقم (٧): نتائج تقدير معادلة الاستثمارات السياحية (المتغير التابع) خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٣

لمتغير المستقل	المعامل(β)	الخطأ المعياري	قيمة P (Prob)	الدلالة الإحصائية
الثابت(C)	8,500	4,100	0.045	دال عند ٥%
الاستثمارات السياحية(t−1)	0.55	0.12	0.001	دال عند ١%
عدد السياح(t−1)	0.25	0.08	0.005	دال عند ١%
التضخم	-540	850	0.530	غير دال إحصائياً
R^2 قيمة = ٨٩٪ ٠,٨٩				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

التفسير الاقتصادي من جدول رقم (7) كشفت نتائج التقدير في الجدول رقم (٨) عن (حيادية) قرارات الاستثمار السياحي تجاه معدلات التضخم، حيث ظهرت العلاقة غير دالة إحصائياً .(Prob=0.530) ويعزى ذلك اقتصادياً إلى ظاهرة (الدولرة الجزئية) للاستثمارات في الإقليم؛ فالمشاريع السياحية الكبرى تقيم أصولها وتكاليفها بالدولار، مما يجعلها محصنة نسبياً ضد تقلبات التضخم المحلي للدينار.

في حين جاءت النتائج متطابقة مع النظرية الاقتصادية فيما يخص مبدأ (المعجل الاستثماري)، حيث ظهر أثر إيجابي ومعنوي لعدد السياح على حجم الاستثمارات، مما يعني أن زيادة الطلب السياحي هي الدافع الرئيس للمستثمرين لتوسيع الطاقة الاستيعابية. كما عكس تأثير الاستثمار السابق (t-1) طبيعة المشاريع السياحية التي تتسم بكونها طويلة الأجل ولا تتأثر بالتقلبات الآنية. ويفسر النموذج ما نسبته (**R^2 قيمة** = ٨٩٪) من السلوك الاستثماري في القطاع.

٤- نموذج سوق العمل السياحي تم اختبار العلاقة بين النشاط السياحي وخلق فرص العمل.

جدول رقم (٨): نتائج تقدير معادلة الأيدي العاملة (المتغير التابع) خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٣

المتغير المستقل	المعامل(β)	الخطأ المعياري	قيمة P (Prob)	الدلالة الإحصائية
الثابت(C)	2,100	600	0.002	دال عند ١%
الأيدي العاملة(t−1)	0.70	0.05	0.000	دال عند ١%
عدد السياح	0.005	0.001	0.000	دال عند ١%
R^2 قيمة = ٩١٪ ٠,٩١				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

التفسير الاقتصادي من جدول رقم (8) أكدت النتائج القياسية في الجدول رقم (٩) الصبغة (كثيفة العمل) للقطاع السياحي في إقليم كوردستان؛ إذ ارتبط عدد السياح بعلاقة طردية قوية وعالية المعنوية (عند مستوى ١٪) مع حجم الأيدي العاملة. وتُعد هذه النتيجة دليلاً قياسياً على قدرة القطاع السياحي العالية على خلق فرص العمل وامتصاص البطالة بشكل مباشر مع كل توسع في النشاط السياحي. وسجل النموذج معامل تحديد قدره (**R^2 قيمة** = ٩١٪)، مما يشير إلى أن ٩١٪ من التغيرات في معدلات التوظيف السياحي ترجع بشكل مباشر إلى استيعاب أعداد أكبر من الزوار، مما يعزز فرضية أن السياحة تمثل حلاً فعالاً لمشكلات سوق العمل.

سادساً: اختبار العلاقة السببية (Granger Causality Test)

بعد التأكد من استقرار المتغيرات، تم إجراء اختبار سببية جرانجر لمعرفة اتجاه العلاقة السببية بين معدل التضخم والمتغيرات السياحية والاقتصادية (أسعار النفط، الناتج المحلي الإجمالي، الايدى العاملة، الاستثمارات السياحية، الإيرادات السياحية، وأعداد السياح) خلال فترة الدراسة. يهدف هذا الاختبار إلى تحديد ما إذا كانت القيم السابقة لمتغير معين تساعد في التنبؤ بالقيم المستقبلية لمتغير آخر. من شروط هذا الاختبار أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة من نفس درجة التكامل. والجدول رقم (٦) يوضح العلاقة السببية بين معدل التضخم والمتغيرات السياحية والاقتصادية.

جدول (٩): نتائج اختبار العلاقة السببية (Granger Causality Test) بين معدل التضخم وعدد السياح والايرادات والاستثمارات السياحية والمتغيرات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٣

هل توجد سببية؟	القرار	قيمة p (Prob)	الفرضية الصفرية (H0H0)	المتغير التابع(Y)	المتغير المسبب (X)
نعم (قوية جداً)	رفضH0H0	0.002	أسعار النفط لا تسبب الناتج	الناتج المحلي (GDP)	أسعار النفط
نعم (النمو يولد التضخم)	رفض H0H0	0.044	أسعار النفط لا تسبب الناتج	التضخم	الناتج المحلي (GDP)
لا (علاقة حيادية)	رفضH0H0	0.652	الناتج لا يسبب التضخم	الاستثمار السياحي	التضخم
نعم (أثر سعري)	رفض H0H0	0.049	التضخم لا يسبب الاستثمار	الإيرادات السياحية	التضخم)
لا (طلب غير مرن)	قبولH0H0	0.183	التضخم لا يسبب الإيرادات	عدد السياح	التضخم
نعم (الطلب يخلق العرض)	رفض H0H0	0.038	التضخم لا يسبب عدد السياح	الاستثمار السياحي	عدد السياح

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١) باستخدام برنامج EViews 12.

يبن من الجدول رقم (9) نتائج اختبار سببية جرانجر، يهدف هذا الاختبار إلى تحديد اتجاه التأثير بين المتغيرات، وقد تم اتخاذ القرارات الإحصائية بناءً على قاعدة: إذا كانت Prob < 0.05 توجد سببية، وإذا كانت Prob > 0.05 لا توجد سببية وفيما يلي تفصيل لكل علاقة:

١ـ العلاقة: أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، القيمة الاحتمالية (٠,٠٠٢) أقل من (٠,٠٥). (توجد علاقة سببية قوية) .

ـ **التفسير الاقتصادي**: تؤكد هذه النتيجة الطبيعة "الريعية" لاقتصاد إقليم كوردستان. فالمحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي ليس الصناعة أو الزراعة المحلية، بل "السعر العالمي للنفط". ارتفاع أسعار النفط يؤدي فورا إلى تعظيم الإيرادات الحكومية، مما يوسع حجم الإنفاق العام والناتج المحلي. هذه العلاقة هي "حجر الزاوية" في النموذج، حيث يعتبر النفط هو "المتغير المستقل الخارجي" الذي يقود بقية المتغيرات.

٢ـ العلاقة: الناتج المحلي والتضخم ، القيمة الاحتمالية (٠,٠٤٤) أقل من (٠,٠٥)، (توجد علاقة سببية) .

ـ **التفسير الاقتصادي:** هذه النتيجة تفسر آلية انتقال التضخم في الإقليم. التضخم هنا ليس نقديا بحتا، بل هو "تضخم سحب الطلب . عندما يزداد الناتج المحلي (بسبب وفرة أموال النفط)، تضخ الحكومة والشركات سيولة نقدية كبيرة في السوق (رواتب، مشاريع). ولأن الجهاز الإنتاجي المحلي غير مرن (لا يستطيع زيادة إنتاج السلع بسرعة)، فإن هذا الطلب المتزايد يطارده عرض محدود من السلع والخدمات، مما يؤدي حتماً إلى ارتفاع الأسعار. إذن، النمو الاقتصادي في الإقليم يحمل في طياته بذور التضخم.

٣ـ العلاقة: التضخم عدد السياح :القيمة الاحتمالية (٠,١٨٣) أكبر من (٠,٠٥)، (لا توجد علاقة سببية)

ـ **التفسير الاقتصادي المعمق (محور الجدل) :** غياب التأثير السلبي للتضخم على أعداد السياح يمثل "استثناءً" للنظرية التقليدية، ويعود للأسباب الهيكلية التالية:
ـ **احتكار "المنتج السياحي":** إقليم كوردستان يمثل الوجهة السياحية الوحيدة المتاحة للعراقيين التي تجمع بين (الأمن + المناخ البارد + القرب الجغرافي). بدائل السياحة الخارجية (تركيا، دبي) تتطلب تكاليف باهظة وبالعملة الصعبة. لذلك، حتى لو ارتفعت الأسعار في الإقليم (التضخم)، تظل تكلفته "أرخص نسبياً" من البديل الخارجي، مما يجعل الطلب غير مرن.
ـ **السلعة الأمنية:** السائح يدفع سعرا ليس فقط مقابل الطعام والمبيت، بل مقابل "الأمن والاستقرار". ونظرا لندرة هذه السلعة في مناطق أخرى، فإن السائح يتقبل ارتفاع الأسعار كنوع من "ضريبة الرفاهية والأمن"، ولا يغير قراره بالمجيء.

٤ـ العلاقة: التضخم والاستثمار السياحي، القيمة الاحتمالية (٠,٦٥٢) أكبرمن (٠,٠٥). (لا توجد علاقة سببية)

ـ **التفسير الاقتصادي:** تشير النتيجة إلى أن المستثمرين في القطاع السياحي يتخذون قراراتهم بمعزل عن معدلات التضخم الآنية. ويعود ذلك لسببين:
ـ **التحوط العقاري:** الاستثمار السياحي هو استثمار في أصول عقارية (فنادق، منتجعات). وفي أوقات التضخم، تعتبر العقارات "مخزناً للقيمة" يحمي رأس المال من التآكل، لذلك لا يهرب المستثمرون بسبب التضخم، بل قد يزيدون استثماراتهم لحماية أموالهم.
ـ **حسابات الدولار:** التضخم يقاس بالعملة المحلية وسلة المستهلك، بينما المشاريع الكبرى تقيّم وتدار حساباتها بالدولار، مما يخلق نوعا من "الحصانة" للمستثمر ضد تقلبات الأسعار المحلية اليومية.

٥ـ العلاقة: عدد السياح والاستثمار السياحي، القيمة الاحتمالية (٠,٠٣٨) أقل من (٠,٠٥).(توجد علاقة سببية) .

ـ **التفسير الاقتصادي:** تثبت هذه العلاقة مبدأ "المعجل". المستثمر لا يبني الفنادق عشوائياً، بل استجابةً لضغط الطلب الحقيقي. الزيادة المستمرة في أعداد السياح (المتغير المستقل هنا) تؤدي لارتفاع نسب إشغال الفنادق والمرافق الترفيهية، مما يولد إشارات

ربحية قوية تدفع المستثمرين لتوسيع مشاريعهم وبناء مشاريع جديدة لاستيعاب الزيادة البشرية. فالاستثمار في الإقليم يتبع "حركة البشر" وليس "حركة الأسعار."

٦ـ **العلاقة: عدد السياح و الإيرادات السياحية / الأيدي العاملة**، القيم الاحتمالية (٠,٠٠٥) و (٠,٠٢١) على التوالي، وهي أقل من (٠,٠٥). (توجد علاقة سببية) .

ـ **التفسير الاقتصادي:** هذه العلاقة تمثل "الدورة التشغيلية" للقطاع. السياحة في الإقليم هي صناعة كثيفة العمالة ، وليست كثيفة رأس المال كالنفط. لذا، كل زيادة في عدد السياح تترجم فورا وبشكل سببي ومباشر إلى زيادة في التدفقات النقدية (الإيرادات).و زيادة الحاجة للخدمات البشرية (مطاعم، نقل، فنادق)، مما يخلق فرص عمل ويقلل البطالة.

سابعاً: اختبار الحدود للعلاقة التوازنية طويلة الأجل (Bounds Test)

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية، ولغرض الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (Long Run Relationship) بين المتغيرات السياحية (عدد السياح) والمتغيرات الاقتصادية (التضخم، الناتج المحلي، أسعار النفط)، تم استخدام اختبار الحدود (Bounds Test) ضمن منهجية .(ARDL) ويتميز هذا الاختبار بكفاءته العالية في التعامل مع العينات الصغيرة (كما هو الحال في دراستنا: ١٧ مشاهدة)، فضلاً عن قدرته على إعطاء نتائج دقيقة بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر I(0) أو الدرجة الأولى I(1) . وفقا لمنهج إختبار الحدود، قد تبين من نتائج إختبار الحدود أن قيمة (F) المحسوبة (٨,٧٥٣) وهى اكبر من قيمة الحدى الاعلى للقيم الحرجة لاختبار الحدود (٤,١٩) ، مما يعنى رفض فرضية العدم وقبول البديل بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج عند مستوى (٥٪) كما هو موضح فى جدول رقم (١٠).

جدول (١٠): نتائج اختبار الحدود للعلاقة التوازنية طويلة الأجل خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٣.

توصيف النموذج(Model Specification)	ARDL (1, 1, 0, 0)		
المتغير التابع:	لوغاريتم عدد السياح(Log (Tourists		
قيمة إحصائية F المحسوبة:	6.425		
عدد المتغيرات المستقلة:(k)	الناتج المحلي، التضخم، النفط		
القرار القياسي	الحد الأعلى(1) I	الحد الأدنى(0) I	مستوى المعنوية
يوجد تكامل مشترك	3.77	2.72	10%
يوجد تكامل مشترك	4.35	3.23	5%
يوجد تكامل مشترك	4.89	3.69	2.5%
يوجد تكامل مشترك	5.61	4.29	1%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

ملاحظة: تم تحديد فترات الإبطاء الزمنية (Lag Length) للمتغيرات تلقائياً استناداً إلى معيار أكايكي للمعلومات (AIC)، لضمان جودة النموذج وملاءمته لحجم العينة.

ـ **النتيجة الإحصائي:** تشير النتائج إلى أن قيمة إحصائية (F-Statistic) المحسوبة قد بلغت (٦,٤٢٥). وعند مقارنة هذه القيمة مع القيم الحرجة الجدولية التي وضعها(Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001) ، يتبين أنها أكبر من الحد الأعلى عند جميع مستويات المعنوية (١٪، ٢,٥٪، ٥٪، و١٠٪). فعلى سبيل المثال، عند مستوى معنوية (٥٪)، تجاوزت القيمة المحسوبة (٦,٤٢٥) قيمة الحد الأعلى البالغة (٤,٣٥). وبناءً على قاعدة القرار الخاصة باختبار الحدود، فإن هذه النتيجة ترفض فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك، وتقبل الفرضية البديلة (H-1).

ـ **التحليل الاقتصادي:** تبين نتيجة التكامل المشترك وجود علاقة توازنية هيكلية مستدامة في الأجل الطويل تربط مؤشرات النشاط السياحي بالمتغيرات الاقتصادية الحاكمة (التضخم، الناتج المحلي، وأسعار النفط)؛ إذ تعمل هذه المتغيرات ضمن منظومة اقتصادية كلية مترابطة تمنعها من الانعزال أو الابتعاد عن مسارها التوازني رغم ما قد تتعرض له من صدمات مؤقتة. ويؤكد هذا الترابط العميق أن التضخم ليس مجرد ظاهرة عابرة، بل هو جزء أصيل يمارس تأثيرا هيكليا ممتداً على القطاع السياحي، مما يجعل من استقرار الأسعار ضرورة لضمان النمو المستدام، فضلاً عن إشارة هذه النتيجة لامتلاك اقتصاد الإقليم آليات تصحيح ذاتي قادرة - بفعل قوى السوق- على معالجة الاختلالات الآنية وإعادة ضبط مسار الطلب السياحي والاستثماري ليستقر عند معدلاته الطبيعية المتوافقة مع حجم الاقتصاد الكلي

ثامناً: الاختبارات التشخيصية للنماذج (Diagnostics Tests)

للتأكد من جودة وموثوقية النتائج المقدرة في الجدول (٦،٧،٨،٩)، تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية على بواقي نماذج الانحدار المقدرة. تهدف هذه الاختبارات إلى التحقق من صحة الفروض الأساسية لنموذج الانحدار الخطي. تستخدم الاختبارات التشخيصية للحكم على مدى ملاءمة وكفاءة النموذج المستخدم، وللتأكد من دقة المرونات المقدرة في الأجل الطويل، وذلك لضمان جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من الأخطاء ومشاكل القياس القياسية. وفيما يلي عرض لنتائج تلك الاختبارات:

أ- جدول نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي(Jarque-Bera Normality Test)

يهدف هذا الاختبار للتحقق مما إذا كانت الأخطاء العشوائية للنموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً، وهو شرط أساسي لكي تكون اختبارات المعنوية (t-test) و (F-test) التي أجريناها سابقاً صحيحة وموثوقة ، يستخدم هذا الاختبار لكشف عن التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر حيث يعتمد على احصائية جاركوبيرا حيث تبين من جدول (١١) ان احصائية جاركوبيرا أقل من القيمة الجدولية لتوزيع كاى حيث تساوى (٠,٨٥)، كما ان قيمة الاحتمال الحرج بلغت (٠,٦٥٥) وهى أكبر من نسبة المعنوية (٠,٠٥) نقبل الفرض الصفرى القائل بان البواقى تتوزع توزيعا طبيعيا .

الجدول (١١): نتائج اختبار جارك-بيرا (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للبواقي

المؤشر الإحصائي	القيمة	النتيجة / القرار
إحصائية جارك-بيرا(Jarque-Bera)	1.458	توزيع طبيعي
القيمة الاحتمالية(Probability)	0.482	قبول فرضية العدم(H0H0)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١) باستخدام برنامجEViews12

من خلال الجدول رقم (11) نتبين بأن القيمة الاحتمالية (Prob) لاختبار (Jarque-Bera) قد بلغت (٠,٤٨٢)، وهي قيمة تتجاوز بوضوح مستوى المعنوية القياسي (٠,٠٥) ، مما يحتم قبول الفرضية الصفرية القائلة بأن بواقي النموذج تتوزع توزيعا طبيعيا. وتكتسب هذه النتيجة أهميتها العلمية والاقتصادية من كونها تؤكد خلو بيانات الدراسة الخاصة بإقليم كوردستان من القيم الشاذة أو المتطرفة التي قد تشوه القياس، كما تمنح مصداقية إحصائية عالية لاختبارات المعنوية (t, F) التي تم إجراؤها سابقا، مما يعني أن النموذج المقدر يتمتع بالكفاءة اللازمة لتمثيل الواقع الاقتصادي والسياحي بدقة، ويمكن الاعتماد على مخرجاته بأمان في أغراض التحليل ورسم السياسات المستقبلي.

ب- اختبار مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ : (Heteroskedasticity Test: ARCH)

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ حيث يعتمد على مضاعف لاجرانج LM حيث أن نتائج اختبار عدم ثبات التباين (ARCH Test) يتبين من الجدول رقم (12) أن القيم الاحتمالية (Prob) لكل من إحصائية (F) و (R^2) قد بلغت (٠,٣٧٢) و(٠,٣٣٧) على التوالي، وهما أكبر بوضوح من مستوى المعنوية القياسي (٠,٠٥)، مما يستوجب قبول الفرضية الصفرية القائلة بـ (ثبات تباين حد الخطأ). ويعكس هذا الاستقرار الإحصائي دقة النموذج وكفاءة مقدراته علمياً؛ إذ يؤكد اقتصادياً أن التقلبات أو الصدمات التي شهدتها المتغيرات الاقتصادية والسياحية في إقليم كوردستان خلال فترة الدراسة لم تؤدِ إلى تذبذب عشوائي في دقة التنبؤ عبر الزمن.

الجدول (١٢): نتائج اختبار (ARCH) للكشف عن عدم ثبات التباين

نوع الاختبار	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية(Prob)	القرار الإحصائي
إحصائية(F-statistic)	0.854	0.372	لا توجد مشكلة
قيمةR^2	0.920	0.337	التباين ثابت(Homoskedasticity)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١) باستخدام برنامجEViews12

ج- جدول نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي(Serial Correlation LM Test)

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن مدى إمكانية وجود إرتباط تسلسلى بين أخطاء النموذج المقدر، وذلك لمعرفة إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بأن لاتوجد مشكلة أرتباط ذاتى ، ويتبين من الجدول رقم (13) أن القيم الاحتمالية (Prob) لكل من إحصائية (F) و (R^2)قد بلغت(٠,٣٢٠) و(٠,٢٩٣) على التوالي وهي قيم تتجاوز مستوى المعنوية القياسي (٠,٠٥) مما يحتم قبول الفرضية الصفرية التي تؤكد خلو البواقي من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي ، وهذا نعنى أن الأخطاء العشوائية مستقلة زمنيا ولا تتبع نمطا متكررا، مما يؤكد أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج قد نجحت في تفسير السلوك الديناميكي للقطاع السياحي في إقليم كوردستان بشكل كامل.

الجدول (١٣): نتائج اختبار (Breusch-Godfrey LM) للارتباط الذاتي

نوع الاختبار	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية(Prob)	القرار الإحصائي
إحصائية(F-statistic)	1.125	0.320	لا توجد مشكلة
قيمةR^2	2.450	0.293	عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١) باستخدام برنامجEViews12

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً: الاستنتاجات

١. **ضعف المرونة السعرية للطلب السياحي في إقليم كوردستان:** أظهرت النتائج عدم تأثر أعداد السياح سلبياً بمعدلات التضخم، مما يؤكد أن عنصري الأمن والمناخ يمثلان سلعاً تفضيلية لدى السائح تتغلب في أهميتها على ارتفاع تكاليف المعيشة.
٢. **الأثر النقدي للتضخم على الإيرادات:** وجود علاقة طردية بين التضخم والإيرادات السياحية تعزى إلى ارتفاع القيمة الاسمية للفاتورة التي يدفعها السائح، مما يعني أن زيادة الإيرادات كانت انعكاساً لارتفاع الأسعار وليست بالضرورة زيادة في النشاط الحقيقي.
٣. **حيادية الاستثمار السياحي تجاه التضخم:** انفصال قرارات الاستثمار عن معدلات التضخم المحلية بسبب ظاهرة "الدولرة الجزئية"، حيث يعتمد المستثمرون على الدولار في تقييم الأصول، مما منح الاستثمارات حصانة ضد تقلبات الدينار.
٤. **انطباق مبدأ "المعجل الاستثماري":** التدفق البشري للسياح هو المحرك الحقيقي لنمو الاستثمارات وليس المؤشرات النقدية، حيث أثبتت النتائج أن زيادة الطلب هي العامل المُستحث لرؤوس الأموال للتوسع في الطاقة الاستيعابية.
٥. **كثافة العمالة في القطاع السياحي:** يتميز القطاع بارتفاع قدرته التشغيلية وارتباطه الطردي القوي بخلق فرص العمل، مما يجعله الأداة الاقتصادية الأنجع لامتصاص البطالة مقارنة بالقطاعات الأخرى.
٦. **هيمنة "الزخم الذاتي" والسمعة:** أثبتت المتغيرات المبطئة أن السمعة المتراكمة والتجارب السابقة للزوار هي العامل التسويقي الأقوى في استدامة النمو، متفوقة في تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الآنية.
٧. **التبعية الهيكلية للتضخم:** يعد التضخم في الإقليم من نوع "تضخم سحب الطلب"، حيث يظهر كمتغير تابع للنمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي الممول نفطياً.
٨. **الاستدامة والتصحيح الذاتي:** وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) تؤكد أن الاقتصاد السياحي يمتلك آليات سوقية تعيد المتغيرات إلى توازنها الطبيعي في الأمد البعيد مهما تعرضت لصدمات مؤقتة.

ثانياً: المقترحات

١. التحول نحو سياحة "الجودة والرفاهية": عدم التركيز على المنافسة السعرية، واستثمار انعدام مرونة الطلب عبر فرض رسوم خدمات توجه لتطوير البنى التحتية، استنادا لاستعداد السائح للدفع مقابل الأمن والخدمة المتميزة.
٢. تنويع المنتج السياحي لتعظيم الإيرادات الحقيقية: التركيز على سياحة التسوق والمهرجانات لزيادة "متوسط إنفاق السائح"، لضمان أن يكون نمو العوائد ناتجاً عن تعدد الخدمات وليس مجرد انعكاس للتضخم.
٣. تحصين البيئة الاستثمارية: سن تشريعات توفر ضمانات صريحة للاستثمارات المقيمة بالدولار، وتسهيل حركة رؤوس الأموال والأرباح بالعملة الصعبة، لتشجيع المشاريع طويلة الأمد بمعزل عن التضخم المحلي.
٤. تعزيز الدور الحكومي في التسويق: تفعيل نشاط الهيئة العامة للسياحة في الترويج المكثف، حيث إن زيادة التدفق البشري ستكون الإشارة التلقائية للقطاع الخاص لبناء المرافق وفقاً لمبدأ المعجل الاستثماري.
٥. توطين الوظائف السياحية: ربط مخرجات التعليم باحتياجات السوق عبر إنشاء معاهد فندقية متخصصة، وإلزام المنشآت بنسب تشغيل للعمالة المحلية لاستثمار كثافة العمل في القطاع للقضاء على البطالة.
٦. ٦-استدامة الزخم السياحي: تسهيل إجراءات الدخول عند نقاط التفتيش واعتماد التأشيرة الإلكترونية السريعة، لضمان تكرار الزيارة والحفاظ على "السمعة" التي تعد الرأسمال الحقيقي للقطاع.
٧. ضبط السياسة المالية: توجيه الفوائض النفطية نحو دعم القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) لزيادة العرض السلعي، مما يعالج مسببات "تضخم الطلب" ويحقق استقراراً اقتصادياً.
٨. تأسيس صندوق تنمية السياحة: دمج السياحة في استراتيجية التحوط الاقتصادي عبر تخصيص جزء من إيرادات النفط لتمويل هذا الصندوق، ليكون بمثابة "مصد اقتصادي" يدعم النمو عند تراجع أسعار الطاقة.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

١. بسام الحجار، عبد الله رزق، **الاقتصاد الكلي**، دار المنهل اللبناني للدراسات، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٠.
٢. داليا عادل رمضان الزيادي، "أثر التضخم والسياحة على التنوع الاقتصادي بالتطبيق على في جمهورية مصر العربية"، **كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلد ٣٨ - العدد ٢ - ٢٠٢٤.
٣. عادل فاطمة الزهراء، "مدخل للاقتصاد النقدي: مفهوم النقود، النظريات، السياسات النقدية والنظم النقدية"، **جامعة طاهري محمد بشار، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير**، ٢٠٢٠.
٤. كوثر محمد دهيم، "العلاقة بين معدلات التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٠"، **كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، السنة الحادية وعشرون - العدد ٧٦ - الشهر آذار - سنة ٢٠٢٣.
٥. م.م. هبة رياض شفيق، م. يسرى حازم جاسم، م.م. شيماء صابر الياس، "أثر التضخم والخدمات السياحية على البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد الثامن والستون - نيسان ٢٠٢٢.
٦. هدية خليل، "نظريات الطلب على النقود والتضخم"، **جامعة المنارة، كلية الإدارة والاقتصاد**، قسم المالية والمصرفية، شابتر ٣.

ثانياً: المصادر العربية مترجمة

1- Adel Fatima Al-Zahra, "Introduction to Monetary Economics: Concept of Money, Theories, Monetary Policies, and Monetary Systems," *Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Tahri Mohammed University - Bechar*, 2020.
2- Bassam Al-Hajjar & Abdullah Rizk, *Macroeconomics*, 1st Edition, Al-Manhal Lebanese House for Studies, Beirut, 2010.
3- Dalia Adel Ramadan Al-Ziyadi, "The Impact of Inflation and Tourism on Economic Diversification: An Applied Study on the Arab Republic of Egypt," *Scientific Journal of Business Research and Studies, Faculty of Commerce, Ain Shams University*, Vol. 38, Issue 2, 2024.
4- Hadia Khalil, "Theories of Demand for Money and Inflation," *College of Administration and Economics, Department of Finance and Banking, Al-Manara University*, Chapter 3.
5- Hiba Riyadh Shafeeq, Yusra Hazim Jassim, & Shaimaa Saber Elias, "The Impact of Inflation and Tourism Services on Unemployment in Iraq for the Period 2003-2018," *Journal of Baghdad College of Economic Sciences University*, Issue 68, April 2022.
6- Kawthar Mohammed Duhaym, "The Relationship Between Inflation Rates and Some Economic Variables in the Iraqi Economy for the Period 2010-2020," *Iraqi Journal of Economic Sciences, College of Administration and Economics, Wasit University*, Year 21, Issue 76, March 2023.

ثالثاً: المصادر الاجنبية

1- **Gülsu, G.**, "Interrelationships between Tourist Arrivals, Exchange Rate, Inflation, and Economic Growth: Empirical Evidence for Türkiye", **World Journal of Applied Economics** (2023), 9(1): 49-76. doi: 10.22440/wjae.9.1.3
2- **Anh Tru Nguyen**, "The Relationship between Tourism Receipt, Economic Growth, Inflation, Energy Consumption, and Carbon Dioxide Emissions: Evidence in Southeast Asia", **Vietnam National University of Agriculture, e-Review of Tourism Research (eRTR)**, Vol. 19, No. 01, 2022.
3- **Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001)**. "Bounds testing approaches to the analysis of level relationships", **Journal of Applied Econometrics**.